

سواء نكحها تزوجك امي فلا تهركنها او كذا او كما كانت  
 مرة لا وراة فيقول ويحيى المتبذرة تزوجك فلا تهركنها امه فالانثى  
 لا تزوج قبلت تزوجها بعد المهر وان كان القاضي  
 مستكرا بعد الضيق فيقول قبلت تزوجها بعد في فلان وكذا  
 الى الزوج فيقول تزوجك فلان تزوجت فلا تهركنها تزوجي  
 فلان لمؤكك فلان بهر كذا او كذا فيقول قبلت تزوج  
 القبول قبلت تزوجها كذا في فلان بعد المهر  
 ويستحب ان يدعى الزوج حين بعد العقد فيقول يا رب الله لك  
 وبارك عليكما وجمع بينكما في خير فاذا حصة العقد فيستحب للزوج  
 ان يأخذ خصمها اول ما يلقها اذا اسلمت اليه فيقول  
 بارك الله بكل واحد منا في مساجدنا وعاشرها بالمعروف وبباج  
 له منها جميع فون الاستماع التي لا تزوجها الا الاتيان في  
 الدين والوطى في حال الحيض فانها محرمان عليها حتى يامر  
 كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تزوجوا في حال الحيض وفي غيرها

فان طهرت رزقته وانما جمع الملائكة  
 رزقته بعد الغزاة تزوجها وتزويجها

مسألة - عما قاله النبي للمرأة ان تزوجا كلفا له تعد  
 اي قبل ما يفرهه اللفظ من الشيب اولاً من تزوجت فالحق  
 الشيخ عبد الرزاق بان تزوجها لو لم يأتها اي او تزوجا وجب بعد  
 الزوج على فلان كاف ولا يتعين رضيت واذا نكح  
 بما اذا نكح امراة لو لم يأتها الخائب لزوجها بخبره القاضي فيجاء  
 بشاهدان واخبار امة النبي الخائب وكذا ذلك القاضي لان لم يبلغ  
 الى النبي خبره في حاله بل ظن جواز التوكيل قبل استئذانها قبل  
 تزوجها للقاضي تزوجها في هذه الحالة اذا كسفت التوكيل  
 كانه متاخرا عن اذنها بخبره وكيف اذ لم يقم خبر الاذنها له  
 امراة او قاصد قاصد قاصد القاضي في تزوجها واشتد عليه  
 رجلان ميلان القاضي توكيله **فالحق** الشيخ عبد الرزاق  
 بان حيث تبين اذ التوكيل متاخرا عن اذنها لو لم يأتها للقاضي  
 المأذون له لزم تزوجها عملاً بما تحققت ولا يفركون النبي وكل  
 ظناً جواز التوكيل قبل الاذنها بل على ما ساعد الجواز لانه العبرة بما  
 في نفس الامر لا بما في ظن الكهف فلو عقد بها القاضي قبل